

تعديلات الرقابة والضرائب مازالت شفهية....الناشرون السوريون عالقون بين عهدَين

سوزان المحمود | الأربعاء 2025/06/04



اتفاق على تسريع الموافقة على الطباعة والنشر ضمن أسبوع كحد أقصى، وربما 24 ساعة كحد أدنى...في انتظار قرارات مُلزمة



المهتمين بصناعة النشر السورية، إذ تابع العمل بالقرارات القديمة من أيام النظام السابق، وكان معظم الناشرين يأملون في تغيير معظم القوانين والقرارات المتعلقة بموضوع النشر في سوريا، من الرقابة إلى الضرائب وغيرها من الأمور المعقدة، التي لطالما قيّدت حرية الناشر في سوريا. وتسعى"المدن"في هذا التحقيق إلى فهم ما يحدث عبر مقابلات مع عدد من الناشرين السوريين.

سألت "المدن" **فايز علام**، مدير دار "سرد" التي تأسست العام 2017 وهي خط نشر الأدب ضمن دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، حول موضوع الرقابة المسبقة على الكتب، فأجاب: "قرار الرقابة قديم، وما زالت السلطات المعنية تعمل بحسب لوائح النظام السابق، وطموحنا أن تنتهي هذه المرحلة، لا تأثيرات إضافية سو التأثير القديم نفسه، لكننا حتى الآن لا نعرف المحاذير الجديدة التي سيراعونها". وعن العمل خلال الشهور التالية على سقوط نظام الأسد، يقول: "بقينا شهوراً قبل صدور قرار اتحاد الناشرين، نعمل بلا تعليمات محددة، بسبب فوضى ما بعد السقوط لأن عمل المؤسسات معظمه كان متوقفاً. ومنذ أسبوعين أو ثلاثة فقط بدأنا نعرف تفاصيل جديدة، حتى الآن لم يصدر أي قرار بأي كتاب بحسب معلوماتي، وخلال الشهور الأربعة بين سقوط النظام وصولاً إلى تشكيل الحكومة، كان كل شيء مغلقاً، لا توجيهات، على طريقة اعملوا شو ما بدكم".



حاولنا إدخال الكتب إلى دمشق لأن بعض كتبنا كان ممنوعاً أيام النظام السابق وبعضها صدر حديثاً، قالوا لنا لا نستطيع إدخالها لأنهم ما زالوا يعملون حتى الآن على القرارات القديمة نفسها من حقبة النظام السابق، أي أننا لا نستطيع إدخال أي شيء من دون موافقة مسبقة لإدخال الكتب، لكنهم وافقوا أخيراً بعدما قبلنا بتوقيع تعهد بعدم بيع أي كتاب حتى صدور الموافقات أو صدور القرارات جديدة...وكنا سابقاً أيضاً نعاني الضرائب المرتفعة".

وعن سوق الكتاب في الداخل، يقول علام: "بعد سقوط النظام البعثي، وصلت المبيعات إلى أدنى مستوياتها، لا نعرف لماذا كانت قليلة جداً، وكانت قد بلغت قبل السقوط بشهور، ثلث الرقم الطبيعي، لكنها توقفت تماماً بعد السقوط، ولا نعرف السبب، ربما هو انشغال الناس بالأوضاع السياسية الجديدة".

الإدارة الذاتية

ومن منطقة الإدارة الذاتية في الشمال السوري، قابلت "المدن" **شيراز بصراوي**، صاحب دار "آفا" التي تأسست العام 2019 في كوباني، فأوضح أنه "في ما يتعلق بالدور لكردية، لم يحصل أي تغيير في سياسة النشر في ظل العهد الحالي مارنةً بعهد الأسدَين، ما زالت هذه الدور غير مرخصة من قبل وزارة الإعلام السورية، وعند مراجعتنا المتكررة لوزارة الإعلام لأجل الترخيص، تلقينا مراراً إجابة مفادها: لا موافقات الآن على التراخيص، قدموا لنا طلباً وسنحفظه لدينا إلى حين إصدار أمر بذلك". وتابع بصراوي: "أيضاً لم تتغير سياسة الدولة الحالية في النشر، فما زالت تتبع الخطوات نفسها التي اتبعتها سلطة الأسدَين الأب والابن، فالموافقة المسبقة على نشر الكتاب ما زالت مطلوبة، وكذلك إخضاعها لرقابة وزارة الإعلام. منذ سقوط الأسد ولغاية اليوم، المطابع السورية لا تطبع الكتب نتيجة أمر أداري صادر عن وزارة الإعلام، وهذا ما دفعنا إلى الطباعة خارج سوريا. وهناك أيضاً موضوع الشحن والنقل داخل سوريا، بين مناطق الإدارة الذاتية في شرق الفرات، ومناطق السلطة السورية التي تخضع لرقابة صارمة، وغالباً ما تمنع الكتب".

أما في دار "آفا"، يقول بصراوي، "فما زلنا نعمل بموجب ترخيص صادر عن هيئة الثقافة في الإدارة الذاتية، وننتظر التوافقات السياسية بين السلطة والإدارة ودمج المؤسسات المعنية بالنشر حتى نستطيع مزاولة عملنا في جميع المدن السورية بلا رقابة مسبقة". ويشير إلى أن "قرار اتحاد الناشرين السوريين، ليس جديداً، فهو تذكير بقرار سابق لوزارة الإعلام ولاتحاد الناشرين بعد نظام الأسد، لكن بصيغة مختلفة. سابقاً، كان هناك تخوف من الطباعة، من قبل المطابع والناشرين، وأي ناشر يراجع وزارة الإعلام يُقال له ليس لدينا



أما **وحيد تاجا،** المسؤول الإعلامي في دار "الفكر"، وهي دار النشر الأقدم في دمشق وتأسست العام 1957، فيقول أن "أيام النظام السابق، كانت هناك رقابة في كل مرحلة من مراحل إصدار الكتاب، وكان موضوع الموافقة معقداً جداً. كان علينا إرسال مخطوط الكتاب أولاً إلى وزارة الإعلام، وهي بدورها ترسله إلى جهة أخرى، بحسب موضوع الكتاب، فإن كان أدبياً يذهب إلى اتحاد الكتّاب، وإن كان دينياً يذهب إلى وزارة



فيأتي الأمن ويسحب كل كتبه الصادرة سابقاً من المكتبات والسوق".

ويخبر تاجا: "اعتدنا زيارات دورية للدور والمكتبات والمطابع، من قِبل الأمن السياسي وأمن الدولة، كانت رقابة دائمة، وهناك دائماً أسماء كُتّاب ممنوعة من التداول، وأنا شخصياً حدث معي أمر مشابه. كنت قد أعددتُ كتاب حوارات مع عدد من المثقفين العرب، وأجريت حواراً مع راشد الغنوشي، فقال أثناء الحوار جُملة إشكالية تخوّفت من نشرها، لكن الكتاب عندما عاد من الرقابة، مرّ مع الموافقة. وبسبب تخوفنا الدائم وتجربتنا مع الرقابة، أعدتُ الكتاب إلى شخص في اللجنة وسألته بشكل مباشر عن الجملة إياها، فقال لي: كيف مرّت علينا هكذا؟ لو طُبع الكتاب وهي موجودة لوقع إشكال كبير مع الأمن".

وعندما سألنا عن القرار الصادر أخيراً عن اتحاد الناشرين السوريين، والذي يتضمن استمرار العمل بالقرارات القديمة، قال تاجا أن الناشرين اجتمعوا مع وزير الإعلام منذ يومين وناقشوا موضوع القرار الصادر عن اتحاد الناشرين وموضوع آليات الرقابة، "وتم الاتفاق شفهياً على إلغاء العمل بالقرار السابق على أن تُحدد الرقابة المستقبلية في مرحلتين. في المرحلة الأولى، بالنسبة للرقابة المسبقة على الكتاب، ألغيت موافقة اتحاد الكتّاب على الكتب الأدبية، لكن بالنسبة إلى الكتب الدينية، تم الاتفاق على أن يكون يُداوم ممثل عن وزارة الأوقاف، في وزارة الإعلام، من أجل إعطاء الموافقة على الكتب الدينية، وستكون الرقابة عليها مخففة والتعليمات واضحة بشأن ذلك، مثلاً ألا تتناول الكتب أي نوع من أنواع التحريض الطائفي، وألا تشتمل على نَفَس إلحادي، وهناك موافقة من وزارة الإعلام فقط. وفي مرحلة متقدمة ستكون الرقابة ذاتية، مع وضع نظام توجيهات عامة يوقّع عليها الناشرون، ثم بعد النشر من الممكن لمن يخالف هذه التوجيهات العامة أن يدفع غرامة مالية أو يُسحب منه الترخيص. بمعنى العمل ضمن الإطار العام، وأن يتحمل الناشر مسؤولية أي تجاوز يقوم به".

وعن المدة الطويلة التي لطالما قضاها المخطوط قابعاً في أدراج الرقابة، فيعاني بسببها الكتّاب والناشرون كثيراً، يقول تاجا: "في الحقيقة هذه النقطة المهمة تمت مناقشتها والاتفاق عليها، وهي السرعة في صدور الموافقة على الطباعة والنشر ضمن مدة أسبوع كحد أقصى، وربما 24 ساعة كحد أدنى. سابقاً، كنا نعاني طول المدة في انتظار الموافقة، أحياناً كانت الكتب الدينية تستغرق بين سنة وسنتين لتنال الموافقة، وكان الناشر يضطر لدفع رشاوى من أجل التسريع في إصدار كتاب ديني".



من الضرائب منذ زمن طويل، لا ضرائب مُعلنة على إصدار الكتب، لكننا في الواقع، أيام النظام السابق، كنا ندفع الضرائب، أولاً ضرائب الشحن والضرائب الجمركية عند عبور الكتب للحدود، وعند عرضها في المكتبات، حتى عند نقلها من محافظة إلى محافظة لتُعرض في مكتبات أخرى، وتم الاتفاق الآن على إعفائها من معظم الضرائب، ستبقى فقط الضرائب الجمركية".

فماذا عن رفع العقوبات عن سوريا، وما مدى تأثير ذلك في قطاع النشر؟ يجيب تاجا: "ننتظر ذلك بفارغ الصبر، لكن حتى الآن لا جديد على أرض الواقع. المناقشات كلها شفهية حتى الآن، وينتظر الناشرون ترجمتها في قرارات رسمية مُلزمة".

حجم الخط

مشاركة عبر

التعليقات

التعليقات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

مقالات أخرى للكاتب

"طريق" على ضفة بردى: فنّ التفكّر في الواقع...للشارع والمارّة

الإثنين 2025/04/28

أيقونات ندى سركيس: لون وروح

الجمعة 2025/04/18

الندوة الأولى لـ"بدايتنا": المؤتمر الوطني السوري وآلياته وتحدياته

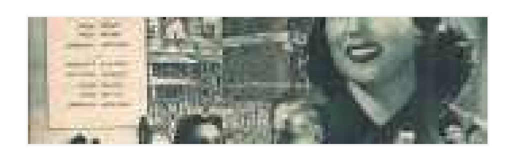


عرض المزيد

الأكثر قراءة



الإيغور كطبقة أنساب جديدة في سوريا


الأغنية التي ردت بها ليلى مراد على إسرائيل


الأعمال الكاملة لإياد شاهين: القصائد يُنقذها ...


سلمان رشدي: من الفتوى إلى "السكين"


توبي ناثان: الأمراض النفسية مرآة الثقافة


جريدة إلكترونية مستقلة


المدن
جريدة إلكترونية مستقلة


المدن
جريدة إلكترونية مستقلة


جريدة إلكترونية مستقلة





